



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل : 202135085494

مذكرة بعنوان:

العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث (1830-1519)

تحت إشراف الاستاذة

من إعداد الطالبة:

- د. هجيرة سلامي

- سوسن براج

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
1	أ.د. عمر بوضربة	جامعة المسيلة	رئيسا
2	د. هجيرة سلامي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	د. سميحة دري	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025.

1448هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين

قال تعالى: ﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾ النمل - الآية 19

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة سلامي هجيرة على كل ما قدمته

من توجيهات وإرشادات ونصائح قيمة وعلى سعة دعمها المتواصل طوال فترة إنجاز هذه

المذكرة، جزاها الله خير الجزاء، وأمد في عمرها ومتعها بالصحة والعافية

وأشكر الأساتذة الكرام المناقشين على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما لا تفوتنا الفرصة بأن اتقدم بالشكر الى الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم

القيمة

وفي الأخير أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ، أو بكلمة طيبة

أو ابتسامة صادقة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى أمي التي زرعت في حب
الدراسة التي فارقتنا وبقيت حية في قلبي ، الى روح أمي الطاهرة ،
سيشع نور إسمك يوم أرفع شهادتي الى السماء لكي تريها هذا
الإنجاز ثمرة من غرس يديك ، الى ابي الداعم الاول ومثلي الأعلى
في الحياة، صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير ، أهديك ثمرة
تعبي فأنت من تستحق الفكر كله، كما أتقدم بخالص الشكر
وعظيم الإمتنان الى زوجي الغالي ورفيق دربي لولا دعمه الدائم
وصبره لما رأى هذا البحث النور، أسأل الله أن يحفظه لي ويديمه
سندا طوال العمر

الى إخواني الكرام حفظهم الله ، انيسات أيامي وسندي
وقوتي الأبدية ، اهديكم نجاحي وتخرجي ، الى من أرى في عيونهم
فخرا وفي دعواتهم نصرا ، الى الذين كانوا السند والامان ، ولم
يخلوا يوما بتقديم العون والحب ، الى عائلتي الكريمة فردا فردا
أهدي ثمرة هذا الجهد

إليكُم جميعا أهدي هذا العمل.

مقدمة



مقدمة:

يُعد العهد العثماني من أبرز المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، حيث عرفت إيالة الجزائر خلاله استقراراً سياسياً مكّنها من اكتساب مكانة متميزة على المستويين الإقليمي والدولي. فقد تميز نظامها السياسي بقدر من الاستقلال في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، مع احتفاظها برابطة رمزية مع الباب العالي في إسطنبول، الأمر الذي منحها هامشاً واسعاً في رسم سياستها الخارجية وإقامة علاقات مع مختلف القوى الأوروبية، ومن بينها الإمبراطورية النمساوية.

تكتسي العلاقة بين الجزائر والنمسا بكونها مزيجاً من الدبلوماسية والتبادل التجاري، حيث أبرمت عدة معاهدات وأنشئت قنصليات نمساوية لتنظيم المصالح المشتركة، عرفت العلاقات بين الطرفين أشكالاً متعددة بين التعاون والصراع والتفاوض في بعض المراحل، من هذا المنطلق أن إيالة الجزائر شكلت رقماً صعباً في معادلة الاستقرار السياسي والإقتصادي في المنطقة بفضل قوتها البحرية الضاربة وسيادتها الكاملة على مياهها الإقليمية، وفي المقابل كانت الإمبراطورية النمساوية تحت حكم آل هابسبورغ تمثل إحدى الركائز السياسية والجغرافية الكبرى في قلب القارة الأوروبية، وتطمح تأمين موطئ قدم تجاري آمن وسلس.

تكمن أهمية دراسة موضوع العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني في أنه يسلط الضوء على جانب مهم من التفاعلات السياسية التي جمعت بين الطرفين، والتي تراوحت بين فترات من التوتر من جهة وفترات من الهدوء من جهة أخرى، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات وتنظيم العلاقات الدبلوماسية، وأما على الصعيد الإقتصادي يظهر لنا جلياً من خلال إبراز حركة التجارة البحرية، وتبادل السلع، إضافة مع إبراز دور الموانئ الجزائرية والأوروبية في تنشيط هذه المبادلات، بالرغم من قلة الدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع فإنه حظى باهتمام عدد من الباحثين نظراً لما له من أهمية من تاريخ العلاقات

الخارجية للجزائر خلال تلك الفترة نظراً لما يقدمه من معطيات مهمة حول طبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الطرفين.

أسباب إختيار الموضوع:

جاء إختياري لهذا الموضوع قيد الدراسة إنطلاقاً من مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية أهمها:

أ-الدوافع الذاتية:

- الإهتمام الشخصي بدراسة تاريخ العلاقات الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني.
- الرغبة في الإسهام في إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الأوربية.

ب-الدوافع الموضوعية:

- تسليط الضوء على هذا النوع من العلاقات الذي لم يحظى بالإهتمام الكافي من طرف الباحثين والمؤرخين مقارنة بغيره من المواضيع المرتبطة بتاريخ العلاقات الجزائرية الأوربية.
- محاولة إبراز مكانة الجزائر الدولية خلال العهد العثماني، والتعرف على المصالح المشتركة التي ربطت الجزائر بالإمبراطورية النمساوية.

طرح الإشكال:

من خلال ما سبق طرح الإشكالية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر والنمسا في ظل التبعية العثمانية ؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

1- ماهي دواعي ربط العلاقات الإقتصادية والسياسية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية؟

2- ماهي أهم المعاهدات والإتفاقيات التي نظمت العلاقات بين الجزائر والنمسا؟ وما هو الهدف منها؟

3- فيما تتمثل أهمية هذه العلاقات بالنسبة للطرفين؟ وما هي نتائجها؟

المنهج المتبع:

للإجابة على هذه التساؤلات والإشكال المتبناة أعلاه إعتدنا على المنهج التاريخي متبوعا بالمنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث التاريخية، وتحليلها، والذي يقوم على تتبع تطور العلاقات بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني، وجمع الأحداث والوقائع التاريخية المتعلقة بها وترتيبها زمنياً ضمن سياقها التاريخي، إضافة إلى وصف طبيعة العلاقات السياسية والإقتصادية بين الطرفين تم تحليل مضامين المعاهدات، وتفسير الدوافع التي أثرت في تطور هذه العلاقات، إضافة الى توضيح الدور الكبير الذي لعبته الجزائر كقوة بحرية وتجارية في البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها ذات سيادة واسعة ونفوذ سياسي كبير .

خطة البحث:

وللوقوف على حيثيات هذا الموضوع والإجابة على الإشكال المطروح قمت بتقسيمه إلى خطة عمل تتكون من مقدمة ومدخل وفصلين بالإضافة إلى خاتمة وقائمة الملاحق.

• مدخل: تشكل الإمبراطورية النمساوية وحدودها السياسية والجغرافية.

أما الفصل الأول: تحدث فيه عن العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجزائر والنمسا، ويهتم هذا الفصل بدراسة طبيعة العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا، ومقسم إلى ثلاث

مباحث الأول تناولت فيه المعاهدات الموقعة بين الطرفين، ويعرض فيه أهم المعاهدات والإتفاقيات التي نظمت العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا، أما المبحث الثاني: فقد تم تخصيصه للوجود القنصلي النمساوي في الجزائر، يتناول فيه دور القناصل في تنظيم العلاقات بين الجزائر والنمسا، أما المبحث الثالث، تناولت فيه عن تأثير العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا داخليا وخارجياً، أي اتسمت بالتذبذب بين الصراع والتفاوض بحيث كان لهذه العلاقات عدة تأثيرات مهمة على الطرفين.

الفصل الثاني تناولت فيه عن العلاقات الإقتصادية والتجارية، فتم التطرق فيه إلى الجانب الإقتصادي والتجاري بين الطرفين، ومقسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تم التطرق فيه عن بداية النشاط التجاري بين الجزائر والنمسا تناولت فيه طبيعة المبادلات التجارية وطرق التجارة المعتمدة، المبحث الثاني الذي جاء بعنوان المشاكل الإقتصادية والتجارية بين الطرفين، أي أنه رغم وجود علاقات إقتصادية وتجارية إلا أنها واجهت عدة مشاكل أثرت على تطورهما واستقرارهما، المبحث الثالث: تأثير التحالف الأوروبي على العلاقات الجزائرية النمساوية، تم تخصيصه بشكل مباشر على التحالفات الأوروبية التي جعلت العلاقات الجزائرية النمساوية غير مستقرة بحيث تأرجحت بين الصراع والتسوية.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

- محمد فريك بك، تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق: إحسان حقي .

-البطريق، عبد الحميد، ونوار عبد العزيز، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر (١٤١٧م-١٧٩٧م).

- ويليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (١٨١٦-١٨٢٤).

صعوبات البحث:

واجهتني العديد من الصعوبات في إنجاز هذا الموضوع والتي منها:

- قلة المصادر التي لها علاقة بالموضوع.
 - معظم الدراسات والوثائق التي تناولت هذه المرحلة التاريخية كتبت باللغات الأجنبية، مما استوجب بذل جهود لفهمها وترجمتها والإستفادة من مضامينها العلمية.
- إضافة إلى ذلك، ركزت أغلب الدراسات السابقة على العلاقات التي جمعت الجزائر بالدول الأوروبية الكبرى، في حين ظل موضوع العلاقات الجزائرية النمساوية محدود من قبل الباحثين.

مدخل



مدخل:

تشكل الإمبراطورية النمساوية وحدودها السياسية والجغرافية:

الإمبراطورية النمساوية بدأ تاريخها مع سيطرة رودلف هابسبورغ عليها، بحيث تحولت أسرة هابسبورج منذ عام 671هـ/1237م الأقوى من ألمانيا وحصلوا على مواقع أهم وأقوى منذ عهد شارل الرابع 748هـ-780هـ/1347م-1378م الذي حكم ألمانيا ثلاثين عاما مع بوهيميا، وحاول التخلص من آل لوكسبورج الذين كانوا يمثلون أقوى المنافسين لهم¹، آل هابسبورغ أسرة مالكة نمساوية كانت تحكم جزءاً صغيراً من نمسا اليوم في القرن الثالث عشر نتيجة الحرب بين الملك أوتو كار روميسيل رودولف هابسبورغ سقطت بيدها بوهيميا، ومع مرور الزمن تم أخذ آل هابسبورغ تاج للإمبراطورية الألمانية التي تسميتها كونفدرالية الدولة الألمانية وبذلك أصبح آل هابسبورغ النمساويين ورثة دولة غنية مثل يورغدينا عن طريق الزواج بحيث أنها منطقة ديجون الفرنسية اليوم، لكن الأهم من ذلك أنها دوقية غنية تضم بلجيكا وفلاندر، نتيجة خلاصة زواج ماكسيمليان الأول من ماريا (دي بورغوغنة) كسبت بها النمسا تلك الأراضي².

آل هابسبورج كانت قوتهم في ممتلكاتهم الواسعة واستطاع آل هابسبورغ أن يحافظوا على الأراضي التي كانت تعرف بالممتلكات الوراثية لآل هابسبورغ التي أصبحت فيما بعد تعرف بالنمسا، فأخذت هذه الدولة منذ القرن 17 تتحول إلى دولة مركزية في ظل التوسع العثماني في أوروبا، ثم توسعت على حساب بولندا والمجر خلال القرنين 17 و18 وكان شارل السادس هو أشهر ملوك النمسا في النصف الأول من القرن 18 الذي حكم ما بين

¹ - صائع، إيمان علاء الدين إبراهيم: العلاقات العثمانية النمساوية 1219-1284هـ/1804-1668م، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراة في التاريخ الحديث، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2015، ص 17-18.

² إيلبير أورتيالي: العثمانيون في ثلاث قارات، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، الطبعة الأولى 1435هـ-2014م، دار النشر: الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي-تركيا-ص 29.

1711م-1740م وصقلية كما دخل في حرب مع الدولة العثمانية ما بين 1737-1739 وفقد فيها الإفلاق والصرب¹.

الإمبراطورية التي كانت لها علاقات حرب وسلام مع الدولة العثمانية بحكم أن الجزائر آنذاك كانت إيالة عثمانية فقد انعكست تلك العلاقات على الجزائر، وبدايتها خصوصاً سنة 1717، بحيث عقد فيها معاهدة بساروفيتز التي أشارت إحدى موادها إلزام الجزائر بهذه المعاهدة وكذلك إيالتي طرابلس (ليبيا) وتونس، ولذلك فإن الهدف الأساسي لحكم النمسا كان يتخلص في إنشاء جيوش قوية ومحاولة تجميع العناصر المتفرقة التي تتكون منها الإمبراطورية².

تعتبر الإمبراطورية النمساوية إحدى أهم القوى العظمى التي برزت في أوروبا الوسطى، وقد ارتبط تاريخها بشكل وثيق بأسرة آل هابسبورغ التي حكمت مناطق واسعة من القارة الأوروبية لقرون طويلة، تأسست الإمبراطورية النمساوية رسمياً ككيان مستقل في عام 1804 على يد الإمبراطور فرانسيس الثاني، وذلك كرد فعل مباشر على التوسعات النابليونية وإعلان نابليون بونابرت نفسه إمبراطوراً لفرنسا، وخشية الانهيار الحتمي للإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تم حلها بالفعل في عام 1806³.

كان للإمبراطورية النمساوية حدود مع الدولة العثمانية وبولندا ودولة بروسيا، وساكس وبارفيا وسويسرا، فرنسا وهولندا وجمهورية البندقية، وكان هذا يسهل الصدامات المتعددة مع الجيران ولذلك فإن الهدف الأساسي لحكم النمسا فقد كان يتخلص في ضرورة إنشاء جيش

¹ صائغ، المرجع السابق، ص 18-19.

² فكاير عبد القادر، جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية-المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر (1727-1830): المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة الكويت؛ العدد 165، 2014، ص 239-240.

³ عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999، ص 152.

قوى من ناحية وفي محاولة تجميع العناصر المتفرقة التي تتكون منها الإمبراطورية من ناحية أخرى¹.

مرت الإمبراطورية بمحطات تاريخية مفصلية، لعل أبرزها ثورات عام 1848 التي عصفت بأرجاء أوروبا وهددت وحدة الأراضي النمساوية بسبب التنوع العرقي والقومي الكبير داخلها. وفي عام 1867، وأمام تصاعد الحركات القومية والضعف الذي أصاب الإمبراطورية بعد هزيمتها العسكرية أمام بروسيا، اضطر آل هابسبورغ لعقد "تسوية" تاريخية أدت إلى ولادة ما عرف بالإمبراطورية النمساوية المجرية (الملكية المزدوجة)، ومالية مشتركة.

¹ صائغ، المرجع السابق، ص 19.

الفصل الأول

العلاقات السياسية

بين الجزائر والنمسا



المبحث الأول: المعاهدات الموقعة بين الطرفين

شكّلت المعاهدات السياسية والتجارية بين الجزائر والنمسا إحدى أهم الآليات التي أسهمت في تنظيم العلاقات الثنائية بين الطرفين، إذ مثّلت إطاراً قانونياً ودبلوماسياً يهدف إلى ضبط المصالح المتبادلة وتحديد طبيعة التعامل السياسي والاقتصادي بينهما.

وقد جاءت هذه الاتفاقيات في سياق التحولات التي عرفها حوض البحر الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني، حيث برزت الجزائر باعتبارها قوة سياسية وعسكرية مؤثرة، تمتلك موقعاً استراتيجياً مهماً جعلها فاعلاً أساسياً في حركة التجارة البحرية والعلاقات الدولية في المنطقة. وفي المقابل، سعت النمسا إلى تعزيز حضورها التجاري وضمان مصالحها الاقتصادية من خلال إقامة علاقات أكثر استقراراً مع الجزائر، بما يتيح حماية السفن التجارية النمساوية وتأمين حركة الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

كما هدفت هذه المعاهدات إلى الحد من التوترات والصدامات البحرية التي كانت تشهدها المنطقة، عبر وضع قواعد واضحة لتنظيم حركة السفن والتبادل التجاري، إضافة إلى توفير نوع من الضمانات القانونية التي تحمي التجار والرعايا النمساويين أثناء نشاطهم التجاري.

ولم تقتصر آثار هذه الاتفاقيات على الجانب الاقتصادي فقط، بل امتدت لتشمل أبعاداً سياسية ودبلوماسية، إذ عكست اعترافاً أوروبياً ضمنياً بالمكانة السياسية والعسكرية التي تمتعت بها الجزائر خلال العهد العثماني، وقدرتها على فرض حضورها في المعادلات الإقليمية والدولية.

ومن جهة أخرى، ساهمت هذه العلاقات في تنشيط المبادلات التجارية وتوسيع مجالات التبادل الاقتصادي بين الجانبين، حيث شكّلت الموانئ الجزائرية محطات مهمة في شبكات التجارة المتوسطية، الأمر الذي عزّز من أهمية الجزائر كشريك اقتصادي وسياسي بالنسبة للدول الأوروبية، ومنها النمسا.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

وعليه، يمكن اعتبار هذه المعاهدات أحد المظاهر البارزة التي تعكس طبيعة العلاقات الدولية للجزائر خلال تلك المرحلة، ودليلاً على قدرتها على بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والتوازنات السياسية في محيط إقليمي ودولي معقد.

المطلب الأول: ظروف إبرام المعاهدات الجزائرية النمساوية

شهد القرن الثامن عشر توسعاً ملحوظاً في النشاط التجاري الأوروبي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، نتيجة التحولات الاقتصادية التي عرفت أوروبا خلال العصر الحديث، وازدياد أهمية التجارة البحرية في دعم الاقتصادات الأوروبية وتوسيع مجالات التبادل التجاري بين الموانئ المتوسطية.

وقد أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءً حيويًا للتنافس التجاري والسياسي بين القوى الأوروبية، نظرًا لموقعه الاستراتيجي الذي يربط أوروبا بالشرق وشمال إفريقيا، فضلاً عن دوره المحوري في نقل السلع والمواد الأولية والبضائع التجارية.

وفي هذا السياق، سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز حضورها التجاري وضمان أمن طرقها البحرية، خاصة في ظل التحديات الأمنية التي كانت تواجه الملاحة البحرية خلال تلك المرحلة.¹ وتعد الجزائر خلال العهد العثماني إحدى القوى البحرية البارزة في غرب البحر الأبيض المتوسط، حيث امتلكت أسطولاً بحرياً قوياً مكنها من فرض حضورها السياسي والعسكري، والتحكم في جانب مهم من حركة الملاحة البحرية.

¹ فرنان بروديل، البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني، ترجمة عمر حلي، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ج1، 1991، ص 126.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

وقد لعب النشاط البحري الجزائري دورًا بارزًا في تشكيل طبيعة العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، إذ وجدت العديد من القوى الأوروبية نفسها مضطرة إلى إبرام اتفاقيات ومعاهدات مع السلطة الجزائرية بهدف تأمين سفنها التجارية وحماية مصالحها الاقتصادية¹.

وفي هذا الإطار، كانت النمسا من بين الدول الأوروبية التي عملت على إيجاد صيغ قانونية ودبلوماسية لتنظيم علاقتها مع الجزائر، خاصة مع تنامي مصالحها التجارية داخل الفضاء المتوسطي.

فقد أدركت السلطات النمساوية أن ضمان استمرارية نشاطها التجاري يتطلب بناء علاقات مستقرة مع الجزائر، تقوم على التفاوض وإبرام الاتفاقيات التي تحدد حقوق وواجبات الطرفين. لذلك اتجهت إلى اعتماد الوسائل الدبلوماسية بدل المواجهة العسكرية، سعيًا إلى تأمين سفنها التجارية وحماية رعاياها العاملين في النشاط التجاري البحري².

كما عكست هذه التوجهات إدراك الدول الأوروبية للأهمية السياسية والاقتصادية التي أصبحت تتمتع بها الجزائر خلال القرن الثامن عشر، حيث تحولت إلى فاعل إقليمي مؤثر في التوازنات المتوسطية، الأمر الذي جعل التعامل معها يمر عبر القنوات الدبلوماسية والاتفاقيات الرسمية. وقد ساهمت هذه العلاقات في تطوير أشكال من التعاون السياسي والتجاري، رغم ما كانت تشهده المنطقة أحيانًا من توترات وصراعات مرتبطة بالمنافسة الاقتصادية والتحكم في طرق التجارة البحرية³.

كما لعبت التحولات السياسية الأوروبية دورًا مهمًا في دفع النمسا نحو التقارب مع الجزائر، خاصة بعد تزايد أهمية التجارة البحرية وظهور الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف المنتجات

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1998، ص 214.

² محمد الأمين بلغيث، الجزائر والدول الأوروبية خلال العهد العثماني، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 88.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الاجتماعي والاقتصادي خلال العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 143.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

الأوروبية. وقد أدركت النمسا أن الوصول الآمن إلى الموانئ المتوسطية يمر عبر بناء علاقات مستقرة مع الجزائر التي كانت تتحكم في جزء معتبر من الملاحة البحرية المتوسطية¹

المطلب الثاني: أهم المعاهدات المبرمة بين الجزائر والنمسا

شهد القرن الثامن عشر هدوءا واستقرارا للعلاقات السلمية بين الجزائر والدول الأوروبية من بينها فرنسا وإنجلترا وهولندا ، كما توسعت الجزائر في إبرام معاهدات سلم مع اطراف اوروبية أخرى خلال هذا القرن ، وعند النهاية كانت في حالة سلم مع كل الدول الاوروبية، أبرمت معاهدة سلم مع الإمبراطورية (النمسا) في سنة 1727 والتي تم تجديدها في سنة 1748، ومع السويد سنة 1729، ومع الدنمارك سنة 1746 مع مدينة هامبورغ في سنة 1751 ، ومع البندقية سنة 1746، لتختتم القرن بمعاهدة صلح مع كل من إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.²

تميزت العلاقات السياسية بين إيالة الجزائر والإمبراطورية النمساوية في العهد العثماني بكونها انعكاسا مباشرا للروابط النمساوية العثمانية، وللتوازنات الجيوسياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد دفعت الأهمية الإستراتيجية للتجارة البحرية النمسا إلى السعي لتأمين سفنها من نشاط البحرية الجزائرية، وبهذه المساعي الدبلوماسية أبرمت معاهدات سلم وتجارة بين الطرفين، أبرزها معاهدة السلام الأولى الموقعة سنة 1727، والتي ضمنت حرية الملاحة للسفن النمساوية في المتوسط وعدم التعرض لها.³

وفي سنة 1748، تم تجديد هذه المعاهدة وتوسيع نطاقها لتشمل إمتيازات إضافية، مما أسس لمرحلة من الإستقرار الدبلوماسي الذي يخدم المصالح الإقتصادية لإمبراطورية آل هابسبورغ.⁴

¹ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترة عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 214.

² - جمال قنان، نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1500-1830م ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، العدد 18 ، ص 24-25.

³ - يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 142.

⁴ - يحيى بوعزيز، نفس المرجع، ص 145.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

من أبرز الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر والنمسا تلك المعاهدات التي جاءت في إطار تنظيم العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين، خاصة في ظل تنامي النشاط التجاري الأوروبي داخل البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الثامن عشر، وما رافقه من حاجة متزايدة إلى تأمين طرق التجارة البحرية وحماية المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية.

وقد سعت النمسا، باعتبارها إحدى القوى الأوروبية الساعية إلى توسيع نشاطها التجاري، إلى إقامة علاقات أكثر استقرارًا مع الجزائر، التي كانت آنذاك تتمتع بمكانة سياسية وعسكرية مهمة ضمن الدولة العثمانية، وتمارس نفوذًا بحريًا واضحًا في غرب المتوسط¹.

وقد هدفت هذه الاتفاقيات أساسًا إلى تنظيم الملاحة التجارية وضمان أمن السفن النمساوية أثناء عبورها المياه المتوسطية، حيث كانت التجارة البحرية تمثل شريانًا اقتصاديًا حيويًا للدول الأوروبية. ومن هذا المنطلق، عملت النمسا على بناء إطار قانوني ودبلوماسي يضمن حماية سفنها التجارية من التعرض للهجمات البحرية، ويوفر مناخًا أكثر استقرارًا يسمح باستمرار المبادلات التجارية بين الجانبين².

وتضمنت هذه المعاهدات عدة بنود أساسية ارتبطت بتنظيم العلاقات البحرية والتجارية، من أبرزها ضمان حرية التجارة والتبادل التجاري بين الطرفين، وعدم التعرض للسفن النمساوية أثناء تنقلها داخل المجال البحري الخاضع لنفوذ الجزائر، إضافة إلى تنظيم وضعية الرعايا والتجار، وتحديد الإجراءات المتعلقة بحل النزاعات التجارية أو البحرية وفق قواعد متفق عليها مسبقًا³.

¹ ناصر الدين سعيدوني مرجع سابق، ص 167.

² أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 228.

³ محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 103.

الفصل الأول-----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

كما شملت بعض البنود احترام التمثيل القنصلي، بما يسمح بوجود قناصل يتولون رعاية المصالح التجارية لرعاياهم، والعمل على تسوية الخلافات التي قد تنشأ أثناء المعاملات التجارية، الأمر الذي يعكس تطور العلاقات الثنائية وانتقالها نحو أشكال أكثر تنظيماً واستقراراً¹.

ومن الجانب السياسي، عكست هذه المعاهدات اعترافاً أوروبياً متزايداً بالدور الذي كانت تؤديه الجزائر داخل التوازنات المتوسطة خلال العهد العثماني، إذ لم يكن إبرام الاتفاقيات مجرد وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية، بل كان يحمل أيضاً أبعاداً دبلوماسية مرتبطة بإقرار القوى الأوروبية بالمكانة السياسية والعسكرية للجزائر.

كما ساهمت هذه المعاهدات في الحد من التوترات البحرية، وتعزيز أشكال من التعاون القائم على المصالح المتبادلة، بما أتاح للنمسا تأمين طرقها التجارية، وفي الوقت نفسه دعم حضور الجزائر كقوة إقليمية مؤثرة في المجال المتوسطي².

كما تضمنت بعض المعاهدات بنوداً خاصة بفدية الأسرى الأوروبيين، وهو أمر كان شائعاً في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال تلك المرحلة. وقد كانت هذه الاتفاقيات تُبرم غالباً بوساطة دبلوماسية عثمانية أو أوروبية نظراً للارتباط السياسي بين الجزائر والدولة العثمانية³.

وتشير بعض الدراسات إلى أن المعاهدات الجزائرية الأوروبية عموماً لم تكن مجرد اتفاقيات تجارية، بل مثلت اعترافاً سياسياً بسيادة الجزائر وقدرتها على فرض شروطها في المتوسط، خاصة خلال فترات القوة البحرية الجزائرية⁴.

¹ يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 96.

² فرنان بروديل، مرجع سابق، ص 311.

³ محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 96.

⁴ Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Presses Universitaires de France, Paris, 1964, p. 41.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

وقد استفادت النمسا اقتصاديًا من هذه الاتفاقيات عبر تنشيط تجارتها المتوسطية، في حين استفادت الجزائر من الرسوم والهدايا والامتيازات السياسية المرتبطة بهذه المعاهدات.

المطلب الثالث: خصائص المعاهدات وأبعادها السياسية

اتسمت المعاهدات الجزائرية النمساوية بعدة خصائص عكست طبيعة العلاقات الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني، حيث خضعت هذه العلاقات في جانب كبير منها لمنطق المصالح السياسية والاقتصادية أكثر من خضوعها للاعتبارات الفكرية أو الدينية. فقد برز الطابع البراغماتي بوصفه السمة الأبرز التي حكمت طبيعة التفاهات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، إذ سعت كل من الجزائر والنمسا إلى تحقيق مصالح عملية مرتبطة بالأمن البحري، وحماية المبادلات التجارية، وضمان استقرار العلاقات الثنائية بما يخدم الأهداف الاستراتيجية لكل طرف¹.

وقد فرضت الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في البحر الأبيض المتوسط خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هذا التوجه البراغماتي، حيث كانت الدول الأوروبية، ومنها النمسا، تعمل على تأمين طرقها التجارية البحرية، نظرًا للأهمية المتزايدة التي اكتسبتها التجارة المتوسطية في دعم الاقتصاد الأوروبي.

وفي المقابل، كانت الجزائر خلال العهد العثماني تسعى إلى تثبيت مكانتها السياسية والعسكرية، والمحافظة على دورها المؤثر داخل المجال البحري المتوسطي، الأمر الذي جعل

¹ ناصر الدين سعيدوني ، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

العلاقات مع القوى الأوروبية تقوم على قاعدة تبادل المصالح وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية¹.

كما غلبت المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الإيديولوجية أو الدينية، فرغم الاختلاف الديني والحضاري بين الجزائر التابعة للدولة العثمانية ذات المرجعية الإسلامية، والنمسا باعتبارها دولة أوروبية مسيحية، إلا أن هذا الاختلاف لم يشكل عائقاً أمام بناء علاقات دبلوماسية وتجارية قائمة على المصالح المشتركة.

فقد فرض الواقع الاقتصادي ضرورة إقامة تفاهات واتفاقيات تضمن استمرار النشاط التجاري وحماية المصالح البحرية، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات الدولية في تلك المرحلة، التي اتسمت بمرونة سياسية فرضتها ضرورات التجارة والأمن الإقليمي².

ومن أبرز مظاهر هذا الطابع البراغماتي أيضاً اعتماد الوسائل الدبلوماسية والتفاوضية لحل الإشكالات البحرية والتجارية، حيث لجأت النمسا إلى إبرام المعاهدات وإقامة التمثيل القنصلي بدل الاعتماد على القوة العسكرية وحدها، إدراكاً منها لأهمية الجزائر كلاعب إقليمي يمتلك نفوذاً بحرياً مؤثراً. كما استفادت الجزائر بدورها من هذه العلاقات عبر تعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي، وتوسيع شبكاتها التجارية، بما يخدم استقرارها الاقتصادي ويدعم مكانتها داخل المجال المتوسطي³.

وعليه، يمكن القول إن المعاهدات الجزائرية النمساوية لم تكن مجرد اتفاقيات ظرفية مرتبطة بظروف آنية، بل مثلت نموذجاً للعلاقات الدولية القائمة على البراغماتية السياسية والاقتصادية، حيث أسهمت المصالح المشتركة في تجاوز التباينات الثقافية والدينية، وأرست أسساً لعلاقات

¹ أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 235.

² محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق ، ص 114.

³ يحيى بوعزيز، مرجع سابق ، ص 103.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

أكثر تنظيمًا واستقرارًا بين الطرفين، بما يعكس طبيعة التوازنات الدولية والإقليمية التي ميزت البحر الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني¹.

كما عكست هذه الاتفاقيات طبيعة التوازنات الدولية في البحر المتوسط، إذ كانت الدول الأوروبية مضطرة إلى التعامل مع الجزائر باعتبارها قوة بحرية لا يمكن تجاوزها. وقد منحت هذه المعاهدات الجزائر نوعًا من الحضور الدبلوماسي الدولي، خاصة أن العديد من القوى الأوروبية كانت تسعى إلى كسب رضا السلطة الجزائرية لتأمين مصالحها².

ومن جهة أخرى، ساهمت هذه المعاهدات في إدخال الجزائر ضمن منظومة العلاقات الدولية الحديثة، من خلال اعتماد أساليب التفاوض والتمثيل القنصلي وتبادل الوثائق الرسمية، وهو ما يعكس تطور الممارسة الدبلوماسية الجزائرية خلال العهد العثماني³.

المبحث الثاني: الوجود القنصلي النمساوي في الجزائر

ارتبط تطور العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر والنمسا بإنشاء تمثيل قنصلي نمساوي داخل الجزائر، وهو ما يُعدّ مؤشرًا على التحول الذي شهدته طبيعة العلاقات الثنائية بين الطرفين، حيث انتقلت من إطار الاتفاقيات الظرفية والتفاهات المحدودة إلى مستوى أكثر استقرارًا وتنظيمًا في المجال الدبلوماسي.

وقد ساهم هذا التمثيل القنصلي في تعزيز قنوات التواصل السياسي وتسهيل المبادلات التجارية، بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، كما عكس وجود إرادة متبادلة لتطوير العلاقات وتوسيع مجالات التعاون.

¹ عبد العزيز فيلاي، الجزائر في التاريخ العثماني الحديث، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص 147.

² حسين مؤنس، تاريخ البحر المتوسط، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 302.

³ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 144.

الفصل الأول -----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

ويبرز هذا التطور أيضًا أهمية البعد الدبلوماسي في دعم العلاقات الاقتصادية، إذ غالبًا ما شكّل الحضور القنصلي أداة لتقوية الروابط التجارية وحماية المصالح الاقتصادية، بما ساهم في إرساء أسس علاقات أكثر استمرارية وتوازنًا بين الجزائر والنمسا.

● مفهوم القنصل:

لغة: في لسان العرب يقال (قنصل قصير) ¹ وفي تاج العروس من جواهر القاموس (القنصول) بالضم ويعبر عنه الوكيل للكفار في بلاد الإسلام. ²

إصطلاحاً: القنصل كلمة أجنبية مأخوذة من الكلمة اللاتينية (consol) التي مصدرها (consoler) وتعني التداول والتنافس والمباحث حول موضوع ما أو قضية ما. ³

أظهرت وظيفة القنصل في تاريخ الدولة الإسلامية (الدولة الموحدية والحفصية والزيانية) والتي كانت أغلبها متعلقة بالعلاقات التجارية المرتبطة بالدولة الموحدية والحفصية والزيانية وحتى إن اختلفت كتابة

«قناصلة» أو «قنصار» أو «قنصر» بحيث يرى المؤرخون أن هذا الاختلاف في العبارات راجع إلى إختلاف المحررين فبعضها مرسل من طرف الموحدين وبعضها من تونس وبعضها من طرف بني الأحمر في غرناطة. ⁴

مفهوم القنصلية: هي مرفق من مرافق الدولة وأحد أجهزتها الخارجية في إدارة العلاقات الدولية بصفة عامة، غير أنها في حقيقتها تمثل الهيكل الدبلوماسي، الذي يعد الوسيلة التي تمكن

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج11، دار صادر، ط1، بيروت، (د-ت-ط)، ص571.

² مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح، مجموعة من المحققين، ج30، دار الهداية، الكويت 1988، ص290.

³ أبو الخير أحمد عطية، القانون الدولي العام، دار النهضة، ط1، 1997-1998، ص674.

⁴ عبد الناصر جبار، القناصل والتمثيل القنصلي بين الدولة الحفصية والقوى المسيحية في الغرب الأوربي فيما بين القرنين 14 و16 من خلال وثائق فلورينسيا وارغونا، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، مجلد16، العدد02-2009، ص113.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

الدولة من الإتصال برعايها المقيمين في الدول المستقبلية ففي المرفق المكلف بتقديم الخدمات الإدارية والإقتصادية والتجارية، ورعايا المهاجرين المقيمين خارج إقليم الدولة، إضافة إلى الإهتمام برعايا الدولة الموجودين داخل الوطن الذين يتعرضون لظروف معينة في الدول التي سافروا إليها، سواءً أو العمل أو لإسباب شخصية وذلك دون التدخل في مواجهة قوانين الدولة المستقلة.¹

لقد كان لبروز فكرة ما يعرف بالإمتيازات في القرن السادس عشر ميلادي، والمتمثلة في مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية داخل مختلف أقاليمها وإيالاتها أثر كبير في تنامي التنافس بين الدول الأوربية من أجل الحصول على تلك الإمتيازات وقد كانت فرنسا من أوائل الدول الأوربية التي حظيت بهذه الإمتيازات.²

نصت المادة الخامسة من معاهدة بيساروفيتش على منح الإمبراطورية النمساوية حق تعيين القناصل داخل أراضي الدولة العثمانية، شكل هذا النص أساساً قانونياً أولاً جرى تطويره لاحقاً من خلال منشورات وتنظيمات خاصة، وتمتع قناصل الإمبراطورية بالحقوق والإمتيازات والحريات نفسها التي كانت ممنوحة لقناصل لقوى الأوربية الأخرى، كما تركز نشاط القناصل في حكومات الممالك المغاربية بدرجة أكبر على التمثيل الدبلوماسي وإدارة الشؤون الخارجية أكثر من تركيزه على النشاط التجاري، لذلك كان ينظر إلى القنصل الإمبراطوري لدى الباب العالي بوصف عميد السلك الدبلوماسي في إيالات شمال إفريقيا.³

تحاول أن تحافظ على علاقاتها الدبلوماسية معها وكان يمثلها في الإيالة يطلق عليه لقب القنصل العام وقد تمتع هؤلاء القناصل بقدر كبير من الحقوق والإمتيازات والحصانة.⁴

¹ محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي الجديد جيم الحياة الدولية، المجلد الأول، دار المطبوعات الجامعية، ط3، 2003، ص105.

² سهيل صابان، المعجم الموسوعي المصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (د، ط)، 2000، ص36.

³ Zollner, Hoffmann. orterrichs Barbaresken Zu den Barbaresken and Marokko 1725_1738.

Dissertation zur Erlangung des Doktorgrades an der philosophische Fakultät Wie, 1970, p, 118-119.

⁴ - وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص64.

المطلب الأول: نشأة التمثيل القنصلي النمساوي

نشير إلى التمثيل القنصلي في الفترة الحديثة يرتبط بتاريخ المؤسسة القنصلية الفرنسية إرتباطاً وثيقاً بمدينة مرسيليا التي لعبت المدينة دوراً في إدارة جزء من الشبكة القنصلية الفرنسية، ومن خلال نقل تجارة مرسيليا في النشاط الإقتصادي الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط¹.

إن أهم مهمة يقوم بها القنصل والتي تعتبر أساس إيفاده هي التمثيل التي يقصد بها قيام القنصل بتبليغ المعلومات والمواقف الرسمية ووجهات النظر، والقيام بالإتصالات الرسمية والغير رسمية نيابة عن دولته بالسلطات الموفد لديها، كما يقوم بالإتصالات والتنسيق مع زملائه قناصل الدول الأوروبية الموحدين في نفس البلد، وغالبا ما يطرح إشكال وجدل حول السلطة أو الهيئة التي يمثلها القنصل، هل يمثل دولته؟ كل هذه الأسئلة تم الإجابة عنها في إتفاقية فينبا 1815 حيث اعتبرت القنصل ممثلاً رسمياً لدولته².

سعت النمسا إلى إنشاء تمثيل قنصلي في الجزائر في إطار سياستها الرامية إلى تعزيز حضورها التجاري والدبلوماسي داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة خلال القرن الثامن عشر

¹ Jorg Ulbert, « l'origine géographique des consuls Français sous Louis XIV », cahiers de la Méditerranée, 98 , 2019, P. 7 PP 4-23

² - خلف نوري: "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع2، مجلد، 07، 2018، ص291، صص 289-311.

الفصل الأول-----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

الذي شهد تصاعداً واضحاً في التنافس الأوروبي حول السيطرة على الطرق التجارية والموانئ البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية.

وقد جاء هذا التوجه النمساوي نتيجة إدراك متزايد للدور الذي أصبحت تؤديه الجزائر خلال العهد العثماني باعتبارها قوة بحرية وسياسية مؤثرة في غرب المتوسط، تمتلك موقعاً جغرافياً مهماً جعلها محورياً أساسياً في حركة الملاحة البحرية والتبادل التجاري بين أوروبا وشمال إفريقيا¹.

وقد ارتبط إنشاء التمثيل القنصلي النمساوي بالحاجة إلى حماية المصالح الاقتصادية النمساوية داخل الجزائر، خاصة في ظل توسع النشاط التجاري الأوروبي في المنطقة. إذ كان القناصل يمثلون أداة دبلوماسية مهمة تتولى الدفاع عن مصالح التجار والرعايا، والعمل على تسهيل المعاملات التجارية، ومتابعة أوضاع السفن التجارية أثناء تنقلها بين الموانئ المتوسطية. كما اضطلعت البعثات القنصلية بدور محوري في حل النزاعات التجارية ومراقبة تنفيذ البنود المنصوص عليها في المعاهدات الثنائية المبرمة بين الجزائر والنمسا، بما يضمن استقرار العلاقات الاقتصادية واستمراريتها².

ومن جهة أخرى، ارتبط هذا التوجه بالسياق الأوروبي العام الذي اتسم بتزايد التنافس بين القوى الأوروبية على النفوذ الاقتصادي داخل الموانئ المتوسطية، حيث أصبحت السيطرة على طرق التجارة البحرية وتأمين الامتيازات التجارية عنصراً أساسياً في سياسات الدول الأوروبية خلال العصر الحديث.

وقد دفعت هذه المنافسة العديد من الدول الأوروبية إلى توسيع شبكاتها الدبلوماسية والقنصلية داخل المدن الساحلية المتوسطية، بهدف ضمان مصالحها التجارية وتعزيز حضورها السياسي في المنطقة³.

¹ ناصر الدين سعيدي، مرجع سابق، ص 191.

² محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 118.

³ فرنان بروديل، مرجع سابق ص 356.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

كما يعكس إنشاء التمثيل القنصلي النمساوي في الجزائر تطور العلاقات الثنائية بين الطرفين، وانتقالها من علاقات تقوم أساسًا على الاتفاقيات التجارية المؤقتة إلى علاقات أكثر تنظيمًا واستقرارًا تستند إلى آليات دبلوماسية دائمة.

وقد ساهم وجود التمثيل القنصلي في تعزيز التواصل السياسي وتسهيل تنفيذ الاتفاقيات الثنائية، إلى جانب توفير إطار قانوني وإداري يساعد على معالجة القضايا المرتبطة بالنشاط التجاري والبحري، الأمر الذي ساعد على تطوير أشكال من التعاون القائم على المصالح المشتركة¹.

وتبرز هذه التطورات أيضًا طبيعة التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في البحر الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني، حيث أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية والتمثيل القنصلي من الوسائل الأساسية لتنظيم العلاقات بين الدول، خاصة في ظل تعقد المصالح التجارية وتزايد أهمية المبادلات البحرية.

وكان القنصل النمساوي يمثل حلقة وصل بين السلطات الجزائرية والتجار النمساويين، كما لعب دورًا مهمًا في تسوية النزاعات التجارية والبحرية.

وقد حرصت الجزائر على مراقبة النشاط القنصلي الأوروبي داخل أراضيها، وذلك لتجنب أي تدخل سياسي مباشر في شؤونها الداخلية، خاصة مع تصاعد الأطماع الاستعمارية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

¹ يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 111.

المطلب الثاني: مهام القناصل النمساويين في الجزائر

تعددت وظائف القناصل النمساويين داخل الجزائر خلال العهد العثماني، ولم تقتصر مهامهم على التمثيل الدبلوماسي التقليدي فحسب، بل امتدت لتشمل أدوارًا اقتصادية وتجارية وقانونية، فرضتها طبيعة العلاقات الثنائية بين الجزائر والنمسا، فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تسود منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ومن أبرز الوظائف التي اضطلع بها القناصل النمساويون حماية السفن التجارية النمساوية التي كانت تنشط داخل الموانئ الجزائرية أو تعبر المجال البحري المتوسطي.

فقد شهدت التجارة البحرية خلال تلك المرحلة تطورًا ملحوظًا، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية حريصة على توفير الحماية القانونية والدبلوماسية لسفنها التجارية، تفاديًا لأي نزاعات بحرية أو عراقيل قد تؤثر على حركة المبادلات الاقتصادية.

وكان القناصل يتدخلون عند وقوع مشكلات تتعلق بالسفن التجارية أو البحارة، كما كانوا يعملون على التنسيق مع السلطات الجزائرية لضمان احترام المعاهدات البحرية المبرمة بين الطرفين¹.

كما تولى القناصل النمساويون مهمة متابعة أوضاع الرعايا النمساويين المقيمين أو العاملين داخل الجزائر، سواء كانوا من التجار أو البحارة أو غيرهم من المرتبطين بالنشاط الاقتصادي. وقد شملت هذه المهمة تقديم الحماية القنصلية، والتدخل في القضايا القانونية أو التجارية التي قد يواجهها الرعايا، إضافة إلى العمل على تسوية الخلافات المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية وفق القوانين والأعراف المعمول بها.

¹ محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الأول-----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

ومن هذا المنطلق، أصبحت القنصليات مؤسسات إدارية ودبلوماسية تسهم في توفير نوع من الاستقرار القانوني الذي يساعد على تنشيط الحركة التجارية وتطوير العلاقات الاقتصادية¹.

والى جانب ذلك، اضطلع القناصل بدور مهم في الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية والسياسية المبرمة بين الجزائر والنمسا، حيث كانوا يتابعون مدى احترام البنود المتعلقة بحرية التجارة، وحماية السفن، والامتيازات الممنوحة للرعايا والتجار، إضافة إلى رفع التقارير إلى سلطاتهم المركزية حول طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل الجزائر.

وقد ساعد هذا الدور في تعزيز فعالية المعاهدات الثنائية، وتحويلها من نصوص قانونية إلى آليات عملية لتنظيم العلاقات بين الطرفين².

كما اكتسب القناصل وظيفة ذات بعد سياسي واستخباراتي غير مباشر، إذ كانوا يمثلون مصدرًا مهمًا للمعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية داخل الجزائر، بحكم احتكاكهم المستمر بالسلطات المحلية والأوساط التجارية.

وقد استفادت الدول الأوروبية من هذه التقارير في رسم سياساتها الخارجية وتحديد استراتيجياتها الاقتصادية داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة في ظل اشتداد المنافسة الأوروبية حول النفوذ التجاري والموانئ البحرية خلال العصر الحديث³.

كما لعب القناصل دورًا استخباراتيًا غير مباشر، من خلال نقل المعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية داخل الجزائر إلى حكوماتهم، وهو ما جعل بعض الدول الأوروبية تعتمد على تقارير القناصل لفهم طبيعة الأوضاع في شمال إفريقيا⁴.

¹ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 246.

² يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 117.

³ فرنان بروديل، مرجع سابق، ص 372.

⁴ André Nouschi, L'Algérie à l'époque ottomane, CNRS Éditions, Paris, 1999, p. 87.

إضافة إلى ذلك، ساهم القناصل في تنشيط المبادلات التجارية بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية والمنتجات الصناعية الأوروبية.

المطلب الثالث: أثر الوجود القنصلي على العلاقات الثنائية

ساهم الوجود القنصلي النمساوي في تعزيز التواصل السياسي بين الطرفين، كما أدى إلى زيادة المبادلات التجارية والدبلوماسية. غير أن هذا الوجود أصبح مع مرور الوقت وسيلة للتدخل الأوروبي غير المباشر في الشؤون الجزائرية، خاصة في ظل ضعف الدولة العثمانية وتنامي التنافس الاستعماري الأوروبي.¹

كما أن القناصل الأوروبيين عموماً لعبوا دوراً مهماً في نقل صورة الجزائر إلى الرأي العام الأوروبي، سواء من خلال التقارير السياسية أو عبر الكتابات والرحلات التي ساهمت في تشكيل التصورات الأوروبية عن الجزائر.

¹ محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 33.

المبحث الثالث: تأثير العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا داخليًا وخارجيًا

المطلب الأول: التأثير الداخلي للعلاقات السياسية

أثرت العلاقات الجزائرية النمساوية على الأوضاع الداخلية الجزائرية من خلال تنشيط الحركة التجارية وتوسيع شبكة العلاقات الدبلوماسية. كما ساهمت هذه العلاقات في تعزيز مكانة الجزائر السياسية داخل الدولة العثمانية باعتبارها إيالة تمتلك قدرة تفاوضية مستقلة نسبيًا.¹

وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على تطور الإدارة الجزائرية في مجال العلاقات الخارجية وتنظيم الشؤون التجارية والدبلوماسية، حيث أسهم تزايد العلاقات مع الدول الأوروبية، ومن بينها النمسا، في إحداث نوع من التطور في آليات التسيير الإداري المرتبطة بالشؤون الخارجية خلال العهد العثماني.

فقد فرضت التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط على السلطة الجزائرية ضرورة تطوير أساليب التعامل مع القضايا الدبلوماسية والتجارية، بما يتناسب مع طبيعة التحديات الجديدة التي أفرزها توسع المبادلات الاقتصادية وازدياد الحضور الأوروبي داخل المجال المتوسطي.²

وقد أدى تزايد إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلى تعزيز أهمية الإدارة المختصة بالعلاقات الخارجية، حيث أصبحت السلطة الجزائرية مطالبة بمتابعة تنفيذ الالتزامات السياسية والتجارية، وتنظيم شؤون التمثيل القنصلي، والإشراف على تطبيق البنود المتعلقة بحركة الملاحة البحرية والتبادل التجاري.

¹ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 119.

² ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 214.

الفصل الأول-----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

كما برزت الحاجة إلى تطوير آليات إدارية أكثر تنظيماً للتعامل مع التجار الأجانب، وضبط الامتيازات التجارية، ومراقبة حركة السفن داخل الموانئ الجزائرية، بما يحقق التوازن بين حماية السيادة الجزائرية والمحافظة على المصالح الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الدولية¹.

ومن جهة أخرى، ساهمت العلاقات التجارية والدبلوماسية المتنامية في ترسيخ بعض الممارسات الإدارية ذات الطابع المؤسسي، حيث اتجهت الإدارة الجزائرية إلى توسيع مجال التنظيم الإداري المتعلق بالعلاقات مع القوى الأجنبية، خاصة فيما يرتبط بإدارة الموانئ، ومتابعة الشؤون الجمركية، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية، وتنظيم أوضاع الرعايا والتجار الأجانب داخل الجزائر.

وقد عكس هذا التطور إدراك السلطة الجزائرية لأهمية التنظيم الإداري في ضمان استقرار العلاقات الخارجية وحماية المصالح الاقتصادية للدولة².

كما ساعدت التجربة الدبلوماسية المتراكمة الناتجة عن التعامل المستمر مع الدول الأوروبية على اكتساب الإدارة الجزائرية خبرة أكبر في إدارة الملفات السياسية والتجارية الدولية، حيث أصبح التعامل مع القضايا المرتبطة بالمعاهدات، والتمثيل القنصلي، والتفاوض الدبلوماسي جزءاً من الوظائف الإدارية المرتبطة بتسيير العلاقات الخارجية.

وقد ساهم ذلك في إرساء قدر من التنظيم الإداري الذي واكب تطور موقع الجزائر داخل التوازنات الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط³.

¹ محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 131.

² أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 251.

³ يحيى بوعزيزمرجع سابق، ص 121.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

وعلى المستوى الاقتصادي، ساعدت هذه التحولات الإدارية على توفير بيئة أكثر تنظيمًا للتبادل التجاري، من خلال تطوير أساليب الرقابة على النشاط التجاري الخارجي، وتنظيم الرسوم الجمركية، ومتابعة تنفيذ الالتزامات التجارية الواردة في المعاهدات الدولية.

وبذلك، يمكن القول إن تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية، وما رافقها من توسع في النشاط الدبلوماسي والتجاري، لم يقتصر أثره على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، بل امتد ليشمل تطور البنية الإدارية الجزائرية ذاتها، بما ساهم في تعزيز قدراتها التنظيمية وتكييف مؤسساتها مع متطلبات العلاقات الدولية المتنامية خلال العهد العثماني¹.

أبرزت العلاقات السياسية الجزائرية النمساوية تداعيات هامة على المسؤولين الداخلي والخارجي لكلا الطرفين فعلى الصعيد الداخلي للجزائر، ساهمت المعاهدات المبرمة مع قوة أوروبية كبرى بحجم النمسا في تعزيز المداخل المالية لخزينة الدولة غير الرسوم الدبلوماسية والهدايا المرفقة لتلك الإتفاقيات، كما رسخت هيبة السلطة السياسية المحلية (الدايات) وقدرتها الفائقة على إدارة شؤونها السيادية².

المطلب الثاني: التأثير الخارجي للعلاقات السياسية

خارجيًا، أسهمت العلاقات التي ربطت الجزائر بالنمسا في تعزيز المكانة السياسية للجزائر داخل منظومة التوازنات الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة خلال العهد العثماني الذي شهد تنافسًا متزايدًا بين القوى الأوروبية حول النفوذ البحري والتجاري. فقد مثلت الجزائر خلال تلك المرحلة فاعلاً سياسياً وعسكرياً مهماً في المنطقة المتوسطية، بحكم موقعها الجغرافي

¹ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 97.

² يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 148.

الفصل الأول-----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

الاستراتيجي، وقوتها البحرية، ودورها المؤثر في تنظيم حركة الملاحة والتجارة البحرية، الأمر الذي منحها موقعاً متقدماً ضمن العلاقات الدولية المتوسطة¹.

وقد ساعدت العلاقات مع النمسا، إلى جانب علاقات الجزائر مع دول أوروبية أخرى، في ترسيخ صورة الجزائر بوصفها طرفاً سياسياً قادراً على التفاوض وإبرام المعاهدات وتنظيم علاقاته الخارجية وفق قواعد دبلوماسية معترف بها.

ولم تكن هذه العلاقات تقتصر على الجوانب الاقتصادية والتجارية فحسب، بل امتدت إلى المجال السياسي والدبلوماسي، حيث أظهرت الجزائر قدرة واضحة على إدارة تفاعلاتها الخارجية بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية، ويعزز حضورها في محيط إقليمي اتسم بالتنافس والصراع بين القوى الأوروبية².

كما عكست المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع النمسا مستوى من النضج السياسي والإداري في إدارة العلاقات الخارجية، حيث اعتمدت الجزائر آليات دبلوماسية متنوعة شملت التفاوض، وإبرام الاتفاقيات، وتنظيم التمثيل القنصلي، ومتابعة تنفيذ الالتزامات السياسية والتجارية.

وقد مكّن ذلك السلطة الجزائرية من بناء شبكة من العلاقات الدولية ساعدتها على المحافظة على مصالحها الاقتصادية والبحرية، وفي الوقت نفسه دعم مكانتها السياسية داخل المجال المتوسطي³.

¹ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 221.

² أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 257.

³ محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 138.

الفصل الأول ----- العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

ومن جانب آخر، أظهرت هذه العلاقات قدرة الجزائر على إقامة روابط دبلوماسية مع قوى أوروبية كبرى رغم اختلاف المرجعيات الحضارية والدينية والسياسية، وهو ما يعكس الطابع البراغماتي الذي حكم السياسة الخارجية الجزائرية خلال تلك المرحلة.

فقد قامت هذه العلاقات على أساس المصالح المتبادلة، والتعاون التجاري، وضمان أمن الملاحة البحرية، أكثر من قيامها على الاعتبارات الإيديولوجية أو الدينية، الأمر الذي ساعد الجزائر على ترسيخ حضورها بوصفها شريكاً سياسياً واقتصادياً فاعلاً داخل الفضاء المتوسطي¹.

كما أن الانفتاح الدبلوماسي الجزائري تجاه القوى الأوروبية ساهم في إكساب الإدارة الجزائرية خبرة أكبر في إدارة العلاقات الدولية، ومتابعة الملفات السياسية والتجارية المرتبطة بالتعامل مع الدول الأجنبية. وقد ساعد هذا الانخراط المتزايد في الشؤون المتوسطية على تعزيز الدور الإقليمي للجزائر، وجعلها جزءاً من منظومة التوازنات الدولية التي كانت تحكم العلاقات بين القوى البحرية في البحر الأبيض المتوسط خلال العصر الحديث².

وعليه، يمكن القول إن العلاقات الجزائرية النمساوية لم تكن مجرد علاقات اقتصادية ظرفية، بل شكلت جزءاً من سياسة خارجية أوسع ساهمت في تعزيز الحضور الجزائري داخل المجال المتوسطي، وأظهرت قدرة الجزائر على توظيف الأدوات الدبلوماسية والسياسية لبناء علاقات دولية متوازنة، بما يعكس مكانتها السياسية ودورها الفاعل في محيطها الإقليمي والدولي خلال العهد العثماني³.

¹ يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 125.

² عبد العزيز فيلالي، مرجع سابق، ص 176.

³ ناصر الدين سعيدي، مرجع سابق، ص 105.

الفصل الأول-----العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا

إلا أن هذه العلاقات أصبحت تدريجيًا جزءًا من السياسة الأوروبية الرامية إلى التغلغل داخل المنطقة المغاربية، خاصة مع بداية القرن التاسع عشر، حيث استغلت القوى الأوروبية التمثيل القنصلي والاتفاقيات التجارية لتوسيع نفوذها السياسي.¹

¹ Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie coloniale, PUF, Paris, 1994, p. 18.

خاتمة الفصل

تكشف دراسة العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا عن طبيعة التفاعلات الدولية التي عرفها البحر المتوسط خلال العهد العثماني، حيث برزت الجزائر كقوة سياسية وبحرية فرضت نفسها على الدول الأوروبية، بما فيها النمسا، من خلال المعاهدات والتمثيل القنصلي.

كما أن هذه العلاقات لم تكن مجرد علاقات تجارية عابرة، بل شكلت جزءًا من شبكة التوازنات السياسية والدبلوماسية المتوسطة، وأسهمت في إدماج الجزائر ضمن النظام الدولي آنذاك. غير أن هذه العلاقات حملت في الوقت نفسه أبعادًا استراتيجية مهدت لاحقًا لتزايد التدخل الأوروبي في شؤون المنطقة، وهو ما انعكس على مستقبل الجزائر السياسي خلال القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين

الجزائر والنمسا



شكّلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية أحد أبرز مظاهر التواصل بين الطرفين خلال العهد العثماني، ولا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد برزت الجزائر باعتبارها مركزًا تجاريًا وبحريًا مهمًا، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي وإشرافها على عدد من الموانئ المتوسطية الحيوية، الأمر الذي جعلها محطة رئيسية للتبادل التجاري بين أوروبا وإفريقيا. وفي المقابل، سعت الإمبراطورية النمساوية إلى توسيع نشاطها التجاري الخارجي، وتأمين طرق الملاحة البحرية، وتعزيز حضورها الاقتصادي في الأسواق المتوسطية والإفريقية بما يخدم مصالحها التجارية.

وقد تأثرت هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية بمجموعة من العوامل السياسية والعسكرية، كان من أبرزها المعاهدات الثنائية المنظمة للعلاقات بين الجانبين، والدور الذي اضطلعت به البعثات القنصلية في تسهيل المبادلات التجارية، إلى جانب تأثير الصراعات الأوروبية والتحالفات الدولية التي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم، فإن دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني تتيح فهمًا أعمق لطبيعة المصالح المشتركة التي جمعت الطرفين، كما تكشف عن التحديات والتوترات التي صاحبت هذا التفاعل التاريخي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: بداية النشاط التجاري بين الجزائر والنمسا

ارتبطت بدايات النشاط التجاري بين الجزائر والنمسا بتطور الملاحة البحرية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وبسعي النمسا إلى تأمين مصالحها الاقتصادية من خلال إقامة علاقات مستقرة مع الجزائر التي كانت تمثل قوة بحرية وتجارية مؤثرة خلال العهد العثماني.

المطلب الأول: الظروف الاقتصادية لبداية التبادل التجاري

شهدت أوروبا خلال القرن الثامن عشر تطوراً اقتصادياً ملحوظاً نتيجة اتساع المبادلات التجارية ونمو الصناعات الحرفية والمعدنية، وهو ما دفع العديد من الدول الأوروبية، ومنها النمسا، إلى البحث عن أسواق جديدة ومنافذ بحرية آمنة لتسويق منتجاتها واستيراد المواد الأولية.¹ وفي هذا السياق، برزت الجزائر باعتبارها مركزاً تجارياً مهماً يربط بين أوروبا وإفريقيا والعالم العثماني، خاصة عبر موانئ الجزائر ووهران وعنابة، التي استقبلت سفناً أوروبية عديدة. وقد ساعد الموقع الجغرافي للجزائر على جعلها محطة استراتيجية للتجارة المتوسطية.² كما ساهمت المعاهدات السياسية والتجارية الموقعة بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية في تشجيع النشاط التجاري، حيث منحت امتيازات للتجار والسفن الأجنبية مقابل رسوم وضرائب محددة.

¹ حسين مؤنس، تاريخ البحر المتوسط، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 318.

² ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 201.

المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية بين الطرفين

تمثلت المبادلات التجارية بين الجزائر والنمسا في تصدير الجزائر لعدد من المواد الأولية والمنتجات الزراعية، مثل الحبوب والجلود والصوف والزيوت، مقابل استيراد المنتجات الصناعية الأوروبية، خاصة المعادن والأسلحة وبعض الأقمشة المصنعة.¹

كما اهتم التجار النمساويون بالاستفادة من الأسواق الجزائرية باعتبارها منفذاً مهماً نحو التجارة الإفريقية والعثمانية، وقد ساعد الاستقرار النسبي للعلاقات السياسية بين الطرفين في نمو هذه المبادلات خلال بعض الفترات.

إضافة إلى ذلك، لعبت الموانئ الجزائرية دوراً مهماً في تنشيط الحركة التجارية، حيث كانت السفن النمساوية تتردد على الموانئ الجزائرية لنقل السلع والبضائع المختلفة.²

المطلب الثالث: دور المعاهدات في تنشيط التجارة

ساهمت المعاهدات الجزائرية النمساوية في توفير نوع من الحماية القانونية للتجار والسفن، وهو ما ساعد على توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بين الطرفين. كما تضمنت هذه الاتفاقيات بنوداً تتعلق بحرية الملاحة وتخفيض بعض الرسوم وتنظيم العلاقات التجارية.³

وقد أدت هذه التسهيلات إلى زيادة اهتمام التجار النمساويين بالسوق الجزائرية، خاصة في ظل المنافسة الأوروبية على النفوذ التجاري في البحر المتوسط.

غير أن النشاط التجاري ظل مرتبطاً بالوضع السياسي والأمني، إذ كانت أي أزمة سياسية أو بحرية تنعكس مباشرة على المبادلات الاقتصادية بين الطرفين.

¹ محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 142.

² André Nouchi, L'Algérie à l'époque ottomane, CNRS Éditions, Paris, 1999, p. 95.

³ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 183.

المبحث الثاني: المشاكل الاقتصادية والتجارية بين الطرفين

رغم تطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والنمسا، إلا أنها واجهت عدة صعوبات ومشاكل أثرت على استقرار المبادلات التجارية، وكان ذلك نتيجة التوترات السياسية، والتنافس الأوروبي، والمشكلات المرتبطة بالملاحة البحرية.

المطلب الأول: مشاكل الملاحة البحرية والقرصنة

كانت الملاحة البحرية في البحر المتوسط تواجه تحديات كبيرة خلال تلك الفترة، خاصة بسبب الصراعات العسكرية وعمليات القرصنة البحرية. وقد اشتكت بعض الدول الأوروبية، ومنها النمسا، من تعرض سفنها للمصادرة أو الاحتجاز خلال الأزمات السياسية.¹

ومن جهة أخرى، كانت الجزائر تعتبر نشاطها البحري جزءًا من سياستها الدفاعية والاقتصادية، خاصة في إطار الصراع البحري مع القوى الأوروبية. وقد أدى هذا الوضع إلى توتر العلاقات التجارية في عدة مناسبات.

كما أن ارتفاع تكاليف التأمين البحري والخوف من الهجمات البحرية أثرا سلبًا على حركة التجارة بين الطرفين.

المطلب الثاني: المنافسة الأوروبية في السوق الجزائرية

واجهت النمسا منافسة قوية من قبل الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا، التي كانت تمتلك نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا أوسع داخل الجزائر.²

¹ عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص 247.

² Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1964, p. 53.

وقد انعكس هذا التنافس على حجم المبادلات التجارية النمساوية، حيث سعت كل دولة أوروبية إلى الحصول على امتيازات تجارية أكبر داخل الموانئ الجزائرية.

كما أدى احتكار بعض القوى الأوروبية لقطاعات تجارية معينة إلى إضعاف القدرة التنافسية للتجار النمساويين، خاصة مع تطور الرأسمالية الأوروبية واتساع النفوذ التجاري الفرنسي والبريطاني في المتوسط.

المطلب الثالث: الأزمات السياسية وتأثيرها على التجارة

تأثرت العلاقات التجارية الجزائرية النمساوية بالتوترات السياسية الأوروبية، خاصة مع تزايد الصراعات الدولية خلال أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

كما أن ضعف الدولة العثمانية وتزايد التدخل الأوروبي في شؤون شمال إفريقيا أثرا بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي والتجاري في المنطقة.¹

وقد ساهمت هذه الظروف في تراجع النشاط التجاري تدريجياً، خاصة مع تصاعد المشاريع الاستعمارية الأوروبية التي كانت تهدف إلى السيطرة المباشرة على الأسواق والموانئ المتوسطية.

¹ محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الثالث: تأثير التحالف الأوروبي على العلاقات الجزائرية النمساوية

شهدت أوروبا خلال القرن التاسع عشر تشكل تحالفات سياسية وعسكرية جديدة أثرت بشكل مباشر على العلاقات الدولية في البحر المتوسط، وكان لذلك انعكاس واضح على العلاقات الجزائرية النمساوية، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

المطلب الأول: طبيعة التحالفات الأوروبية في القرن التاسع عشر

عرفت أوروبا سلسلة من التحالفات السياسية والعسكرية بعد الحروب النابليونية، حيث سعت القوى الكبرى إلى إعادة تنظيم التوازن الأوروبي وحماية مصالحها الاستراتيجية.¹ وقد كانت النمسا جزءًا من هذه التحالفات، خاصة في إطار " التحالف المقدس " الذي ضم النمسا وروسيا وبروسيا بهدف الحفاظ على الاستقرار الأوروبي ومحاربة الحركات الثورية. كما أدى هذا التحالف إلى تعزيز التنسيق الأوروبي في القضايا المتوسطية، بما فيها التعامل مع الجزائر وشمال إفريقيا.

المطلب الثاني: انعكاس التحالف الأوروبي على الجزائر

أثرت التحالفات الأوروبية على الجزائر من خلال زيادة الضغوط السياسية والعسكرية عليها، حيث بدأت القوى الأوروبية تنظر إلى الجزائر باعتبارها منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية.² كما ساهم التنسيق الأوروبي في تقليص هامش المناورة الدبلوماسية الجزائرية، خاصة مع تزايد التدخلات العسكرية الأوروبية في البحر المتوسط. وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع استقلالية العلاقات الجزائرية مع بعض الدول الأوروبية، ومنها النمسا، التي أصبحت تتحرك ضمن إطار السياسة الأوروبية العامة.

¹ Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, New York, 1994, p. 78.

² Charles-Robert Ageron, op. cit. , p. 24.

المطلب الثالث: تراجع العلاقات الجزائرية النمساوية

مع بداية التوسع الاستعماري الأوروبي في شمال إفريقيا، تراجعت العلاقات الجزائرية النمساوية تدريجياً، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، الذي غير طبيعة العلاقات الدولية في المنطقة.¹

كما أن التحالفات الأوروبية الجديدة جعلت المصالح النمساوية مرتبطة أكثر بالسياسات الأوروبية الجماعية، بدل العلاقات الثنائية المباشرة مع الجزائر.

وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية النمساوية مرحلة جديدة اتسمت بضعف المبادلات الاقتصادية وتراجع الحضور الدبلوماسي النمساوي داخل الجزائر.

¹ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 67.

خاتمة الفصل

تُبرز دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والنمسا طبيعة المصالح المتبادلة التي جمعت الطرفين خلال العهد العثماني، حيث شكّلت التجارة البحرية أساساً مهماً للتواصل بينهما. وقد ساهمت المعاهدات والتمثيل القنصلي في تنشيط المبادلات التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

غير أن هذه العلاقات واجهت عدة عراقيل، أبرزها التوترات السياسية والمنافسة الأوروبية والمشاكل البحرية، إضافة إلى تأثير التحالفات الأوروبية التي أعادت تشكيل ميزان القوى في البحر المتوسط. ومع تزايد الأطماع الاستعمارية الأوروبية، بدأت العلاقات الجزائرية النمساوية تتراجع تدريجياً، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي مثّل نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنطقة والعلاقات الدولية المتوسطة.

الخاتمة



الخاتمة :

يتضح من دراسة العلاقات بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني أن هذه العلاقات كانت معقدة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين السياسية والدبلوماسية والإقتصاد، فقد استطاعت الجزائر، على الرغم من تبعيتها الرمزية للباب العالي، أن تحافظ على استقلالها النسبي في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وأن توازن بين مصالحها ومصالح القوى الأوروبية الصاعدة، من بينها النمسا .

•تظهر المعاهدات المبرمة والقنصلية النمساوية في الجزائر كيف تمكنت الإيالة من ضبط العلاقات الدولية لصالحها وحماية مصالحها التجارية والإقتصادية، دون الدخول في صراعات عسكرية مباشرة، كما أن التعاون التجاري لدعم محدوديته، ساعد على تعزيز النشاط الإقتصادي المحلي وإدخال بعض المنتجات الأوروبية الضرورية مما آتاح للجزائر الإستفادة من التبادل الدولي ضمن قيود سياسية محددة .

•كما يظهر البحث أن الجزائر استخدمت سياسية رمزية في علاقاتها مع النمسا، تجمع بين الإستقلال المحلي والإلتزام بالإطار العثماني، وهو ما آتاح لها تحقيق التوازن بين السياسية الداخلية والمصالح الخارجية، وتثبيت موقعها الإستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط .

•يتبين من خلال دراسة العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني أنها كانت علاقات معقدة ومتغيرة اتسمت بالتقلب بين الصراع البحري والتوتر العسكري من جهة وبين التفاهات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات من جهة أخرى.

•وفي النهاية تؤكد هذه الدراسة أن العلاقات الجزائرية _النمساوية كانت جزءاً من شبكة دولية أوسع، ولم تكن مجرد تفاعل ثنائي محدود بل كانت إستراتيجية توازنت فيها القوة والدبلوماسية

والتجارة، مما يعكس قدرة الجزائر على التكيف مع المتغيرات السياسية والإقتصادية في البحر الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني.

• أثبتت الدراسة أن الإمبراطورية النمساوية شكلت عمقاً استراتيجياً وجغرافياً هاماً في قلب أوروبا، وأن امتدادها نحو البحر الإدارياتيكي جعلها في تماس مباشر مع الفضاء المتوسطي الذي كانت تسيطر عليه البحرية الجزائرية، مما جعل التفاهم مع الجزائر ضرورة حتمية لحماية الإقتصاد النمساوي.

• تميزت العلاقات الإقتصادية بتشكيل الموانئ الجزائرية سوقاً حيوية لتصريف المنتجات الصناعية والمواد الأولية النمساوية مقابل استيراد الحبوب والجلود، ورغم المنغصات المتعلقة بالتهريب أو غياب جوازات المرور، إلا أن التبادل التجاري ظل مستمراً ومربحاً للطرفين لفترات طويلة.

• وأخيراً يظهر جلياً أن هذه العلاقات لم تكن بمعزل عن الضغوط الخارجية، حيث أدى بروز التحالفات الأوروبية الكبرى ومؤتمر فيينا 1815 إلى تراجع الدبلوماسية الثنائية وصعود النفس الجماعي الأوروبي المعادي للجزائر، مما جعل النمسا تضحي بعلاقاتها الفردية مع الإيالة تماشياً مع التكتلات الإقليمية الجديدة التي مهدت لتبدل موازين القوى في المنطقة.

الملاحق



الملحق رقم 01 الإمبراطورية النمساوية عام 1859



الملحق رقم 02 : شعار الإمبراطورية النمساوية



الملحق رقم 03 : علم الإمبراطورية النمساوية.



الملحق رقم 04 : قائمة القناصل النمساويين

الاسم	الصفة	الفترة
كارلو ستانداردي Carlo Antonio Stendardi	قنصل Konsul	1748م إلى 12-8-1755م
جوزيف كرش Josef Kersch	قنصل Konsul	1757م
فريديريكو كاجيتانو أرمانو Frederico Cajetano Armano	قنصل Konsul	1757-12-20م إلى 18-7-1764م
لودفيكو بالبياني Lodovico Balbiani	قنصل، عين غير محلف	1759م
فرانز غروبرت Franz Grobert	قنصل مؤقت Interimistisch Konsul	1758م
هنريك براندل Henrik Brandel (قنصل سويدي)	وكيل Agent	1783-4-19م إلى 1792م
فرانز فرايسينيت Franz Fraissinet قنصل هولندي	وكيل Agent	1792م - 1808م

كريت Crest	مسير Gerent	1813م
هنري ماك دوميل Henry MAC Donell قنصل عام إنكليزي	وكيل عام مؤقت Provisorisch Generalagent	1825م
دولميتش بنسامون Dolmetsch Bensamon قنصل عام إنكليزي	مسير مؤقت Provisorisch Gerent	1825م
بيار دوفال Pierre Deval قنصل عام فرنسي	مسير مؤقت Provisorisch Gerent	1825م-1830م
يوهان سجيغكوفيتش Johann Sgitcovich	وكيل قنصلي فخري Honorarkonsulat Agent	1814م-1830م في وهران

المصدر: Rudolf Agstner, p.22.

قائمة المصادر

و المراجع



أولاً: المراجع العربية

1. أبو الخير أحمد عطية، القانون الدولي العام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997-1998.
2. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
3. ابن منظور، لسان العرب، ج11، ط1، دار صادر، بيروت، د.ت.
4. إيلبير أورتالي، العثمانيون في ثلاث قارات، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي، 2014.
5. حسين مؤنس، تاريخ البحر المتوسط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.
6. خلف نوري، «تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج7، ع2، 2018.
7. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
8. صائغ، إيمان علاء الدين إبراهيم، العلاقات العثمانية النمساوية 1219-1284هـ/1804-1668م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015.
9. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترة عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.
10. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
11. عبد العزيز فيلاي، الجزائر في التاريخ العثماني الحديث، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.
12. عبد الناصر جبار، «القناصل والتمثيل القنصلي بين الدولة الحفصية والقوى المسيحية في الغرب الأوروبي فيما بين القرنين 14 و16 من خلال وثائق فلورنسيا وأرغونا»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج16، ع2، 2009.

13. فرنان بروديل، البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني، ترجمة: عمر حلي، ج1، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1991.
14. فكاير عبد القادر، «جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية: المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر (1727-1830)»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع165، 2014.
15. محمد الأمين بلغيث، الجزائر والدول الأوروبية خلال العهد العثماني، دار هومة، الجزائر، 2007.
16. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي الجديد: الحياة الدولية، المجلد الأول، ط3، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003.
17. ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الاجتماعي والاقتصادي خلال العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
18. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
19. وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
20. يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
21. مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ج30، دار الهداية، الكويت، 1988.
22. جمال قنان، نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1500-1830 م، جامعة الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية

23. André Nouschi, L'Algérie à l'époque ottomane, CNRS Éditions, Paris, 1999.
24. Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Presses Universitaires de France (PUF), Paris, 1964.

25. Charles–Robert Ageron, Histoire de l’Algérie coloniale, Presses Universitaires de France (PUF), Paris, 1994.
26. Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, New York, 1994.
27. Jorg Ulbert, « L’origine géographique des consuls français sous Louis XIV », Cahiers de la Méditerranée, n°98, 2019, pp. 4–23.
28. Zollner, Hoffmann, Österreichs Barbaresken zu den Barbaresken und Marokko 1725–1738, Dissertation zur Erlangung des Doktorgrades an der Philosophischen Fakultät Wien, 1970.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

https://ar.wikipedia.org/wiki/الإمبراطورية_النمساوية

الفهرس



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	تشكرات
/	إهداء
/	فهرس المحتويات
01	مقدمة
الفصل الأول: العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا	
07	مدخل
11	المبحث الأول: المعاهدات الموقعة بين الطرفين
12	المطلب الأول: ظروف إبرام المعاهدات الجزائرية النمساوية
14	المطلب الثاني: أهم المعاهدات المبرمة بين الجزائر والنمسا
17	المطلب الثالث: خصائص المعاهدات وأبعادها السياسية
19	المبحث الثاني: الوجود القنصلي النمساوي في الجزائر
22	المطلب الأول: نشأة التمثيل القنصلي النمساوي
24	المطلب الثاني: مهام القناصل النمساويين في الجزائر
27	المطلب الثالث: أثر الوجود القنصلي على العلاقات الثنائية
28	المبحث الثالث: تأثير العلاقات السياسية بين الجزائر والنمسا داخليًا وخارجيًا
28	المطلب الأول: التأثير الداخلي للعلاقات السياسية
30	المطلب الثاني: التأثير الخارجي للعلاقات السياسية
34	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والنمسا	
37	المبحث الأول: بداية النشاط التجاري بين الجزائر والنمسا
37	المطلب الأول: الظروف الاقتصادية لبداية التبادل التجاري
38	المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية بين الطرفين
38	المطلب الثالث: دور المعاهدات في تنشيط التجارة

39	المبحث الثاني: المشاكل الاقتصادية والتجارية بين الطرفين
39	المطلب الأول: مشاكل الملاحة البحرية والقرصنة
39	المطلب الثاني: المنافسة الأوروبية في السوق الجزائرية
40	المطلب الثالث: الأزمات السياسية وتأثيرها على التجارة
41	المبحث الثالث: تأثير التحالف الأوروبي على العلاقات الجزائرية النمساوية
41	المطلب الأول: طبيعة التحالفات الأوروبية في القرن التاسع عشر
41	المطلب الثاني: انعكاس التحالف الأوروبي على الجزائر
42	المطلب الثالث: تراجع العلاقات الجزائرية النمساوية
43	خاتمة الفصل
45	خاتمة
/	قائمة المصادر والمراجع
/	الملاحق

ملخص:

شهدت العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية خلال العهد العثماني إستقرارا نسبيا ، حيث تأثرت هذه العلاقات بالظروف السياسية التي عرفها حوض البحر المتوسط ، خاصة في ظل التنافس الأوروبي على النفوذ البحري والتجاري ، وإتسمت العلاقات في بدايتها بالتوتر نتيجة الهجمات البحرية التي قامت بها السفن الجزائرية ضد السفن النمساوية ، مما دفع الإمبراطورية النمساوية الى البحث عن وسائل لحماية مصالحها التجارية وتأمين ملاحتها البحرية عبر عقد عدة إتفاقيات ومعاهدات مع إيالة الجزائر ، مما جعل العلاقات الجزائرية النمساوية نموذجا للتفاعل الدبلوماسي والإقتصادي بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية في تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر-الإمبراطورية النمساوية-البحر المتوسط-المعاهدات-التنافس الأوروبي- التجارة.

Summary

Political and economic relations between the Regency of Algiers and the Austrian Empire during the Ottoman period witnessed significant development. These relations were shaped by the political and strategic changes that characterized the Mediterranean basin, particularly in the context of European competition for maritime dominance and the protection of commercial interests. Initially, the relationship was marked by tension due to attacks carried out by the Algerian fleet against Austrian vessels. This prompted the Austrian Empire to adopt a diplomatic approach based on concluding treaties and agreements with the Regency of Algiers in order to secure maritime navigation and safeguard its commercial interests. Over time, these agreements contributed to establishing a degree of stability and regulating relations between the two sides, making Algerian–Austrian relations a notable example of political, diplomatic, and economic interaction between the Regency of Algiers and a European power during the Ottoman era.

Keywords: Regency of Algiers; Austrian Empire; Ottoman period; Mediterranean Sea; treaties; maritime trade; political relations; European rivalry



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Dean of the College for Studies and
Student Issues

مكتبة العلوم الإنسانية والاجتماعية
نهج الصداقة للدراسات والمسابقات المرتبطة بالعلوم
الرقم: 2021 /

تصريح شرعي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضى أدناه ،

السيد (ة)، د. ربيع بن بوشو

الصفة: طالب، استاذ باحث، باحث دائم، م.د.د.

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2091198 1113

الصادرة بتاريخ: 2026/05/25 عن دائرة: أولاد ربيع

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 24213528 5494

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة (مكتوفاة)

عنوانها: العلاقات السياسية والأقضية بين الجزائر
والأحزاب الطويلة المصنوعة خلال العهد المتحاشي

أصرح بشرعي بأنني ملتزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة

الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

المسجلة في:

أعضاء المعنى (ة):

مؤيد رئيس الجامعة على الأمانة

السيد: 2026 05 25

تاريخ: 2026 05 25

جميع القرارات الوزارية رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومصادقتها.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بoudiaf بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and
Student Affairs

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نوابه العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: العلاقات السياسية بين الجزائر والإسبانيا
الدراسات حول العلاقات السياسية بين الجزائر والإسبانيا

إعداد الطلبة:

1- يرايح سوسى رقم التسجيل: 212135085444
2- رقم التسجيل:

القسم: تاريخ الشعب، التاريخ التخصص تاريخ العراق المدة 1519-1530
إشراف: د. سلامة جيرة الرتبة: أستاذ مساعد ب.أ.

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي 2020-
2021 وأسمح بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة.

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وامضاء المشرف(ة):

رئيس القسم

Web site:
Face book:

http://virtualcampus.univ-msila.dz/facshs/
https://www.facebook.com/FshsUnivMsila/

البريد الإلكتروني
البريد الإلكتروني